العرب
الجمعة 2021/10/15
السنة 44 العدد 12210

من أين يستمد باشاغا ثقته بإجراء الانتخابات الرئاسية

منى المحروقي
صحافية تونسية

لم تفاجئ تصريحات وزير الداخلية الليبي السابق فتحي باشاغا بشأن حتمية إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها المتابعين للشأن السياسي الليبي.

فمنذ أن تولت السلطة الليبية الجديدة برئاسة عبدالحميد الدبيبة مهامها بدأ باشاغا التحرك في إطار حملة انتخابية سابقة لأوانها استهلها بجولة أوروبية بدأها من باريس ثم إلى روما وإلى بروكسل ولندن وأمستردام وانتهت ببرلين.

ويعتقد الكثير من الليبيين أن باشاغا هو مرشح الولايات المتحدة للانتخابات إذا تمت. فعدم نجاحه في الوصول إلى رئاسة الحكومة المؤقتة رغم انحياز رئيسة البعثة الأممية الأميركية ستيفاني ويليامز غير المباشر لصالح القائمة التي يرأسها، عزز التكهنات بحتمية إجراء الانتخابات، بما أن انتخابات ملتقى الحوار جاءت بصيغة ترضي القوى الدولية الفاعلة على الأرض: تركيا وروسيا.

باشاغا يأخذ الانتخابات بشكل جدي أكثر من أي طرف بما في ذلك خليفة حفتر الذي لم يبدأ إلى الآن حملة فعلية ويبدو أنه يعول على رصيده من الحرب التي قادها على الإرهاب

صحيح كان هذا قبل ثمانية أشهر من الآن. لكن لم تتغير الأمور كثيرا خلال هذه الفترة فالوضع تقريبا ظل على ما هو عليه فقط تم استبدال اللاعبين غرب البلاد أما الانقسام والخلافات على عائدات النفط فمازالت على حالها.

يدرك باشاغا أن هذا آخر ما يهم الغرب في ليبيا فالملف الحارق بالنسبة إليه هو إخراج المرتزقة الروس والأتراك من البلاد وهو الأمر الذي ماطلت بشأنه السلطة الجديدة التي تبدو وكأنها تفتعل الخلافات مع السلطات شرق البلاد لعرقلة إتمام هذه المهمة تحديدا.

يدرك الدبيبة بدوره خطورة عدم حسم هذا الملف على مستقبله السياسي لهذا حرك لجنة 5+5 الأسبوع الماضي التي قالت إنها توصلت إلى صيغة لسحب المرتزقة من البلاد لكن دون أي تفاصيل واضحة عن كيفية وتوقيت البدء في هذه المهمة.

دعمت الولايات المتحدة وخمس دول أوروبية الشهر الماضي قانون الانتخابات الصادر عن البرلمان والذي يقول الإسلاميون إنه صدر عن عقيلة صالح بشكل فردي دون تمريره على التصويت كما يقولون إنه جاء مفصلا على مقاس قائد الجيش خليفة حفتر. طمأنت هذه الخطوة الغربية الأطراف الساعية لإجراء الانتخابات في موعدها ومن بينهم باشاغا وأغضبت الإسلاميين الذين أعلنوا عن رفضهم للقانون وقدموا مبادرة عن طريق مجلس الدولة تنص على إجراء الانتخابات التشريعية فقط وتأجيل الرئاسية إلى ما بعد صدور الدستور.

لكن في ظل استمرار الخلافات بين حكومة الدبيبة من جهة والبرلمان والجيش من جهة أخرى عادت المخاوف بشأن عرقلة إجراء الانتخابات إلى الواجهة من جديد. ويرى المتخوفون أن التصريحات الداعمة لإجراء الانتخابات قد تكون مجرد كلام لا يعكس النوايا الحقيقية لتلك الدول.

مؤخرا انتشرت أنباء بوجود مقترح أميركي لإجراء الانتخابات الرئاسية على جولتين حيث تتم الجولة الأولى وفقا للقانون الحالي الصادر عن عقيلة صالح في حين يتم إجراء الجولة الثانية استنادا للدستور أي بعد الاستفتاء عليه.

إذا صحت هذه الأنباء فهذا يعني دعما أميركيا غير مباشر لاستمرار السلطة التنفيذية الحالية (المجلس الرئاسي والحكومة) كما يعني أيضا تحسن علاقة الدبيبة بالولايات المتحدة والغرب.

لكن من الواضح أن الدبيبة يتحسب لجميع السيناريوهات من خلال الاهتمام برفع مستوى معيشة الليبيين، ففي صورة ما تم تأجيل الانتخابات وهي فرضية مازالت قائمة في ظل التصعيد المستمر للإسلاميين والخلافات بين البرلمان والحكومة، يكون الدبيبة قد نجح في كسب ثقة الشعب بعدما سحب البرلمان الثقة من حكومته، أما في صورة إجراء الانتخابات يكون جاهزا لمنافسة عدد مهم من المرشحين لكن المنافس الأخطر بالنسبة إليه هو باشاغا الذي ينحدر من نفس مدينته مصراتة ويحظى بشعبية لا بأس بها غرب ليبيا حيث تتركز الكثافة السكانية.

يعرف باشاغا بعلاقاته القوية بالخارجية الأميركية وكانت للزيارة التي قام بها في نوفمبر 2019 إلى واشنطن ولقائه بالمسؤولين الأميركيين دور في قلب نتائج حرب طرابلس حيث أحسن توظيف ملف الفاغنر لإقناع الأميركيين بمراجعة موقفهم المرتبك من الهجوم الذي شنه حفتر على العاصمة في أبريل من نفس السنة. كشفت تلك الزيارة قوة باشاغا وتأثيره في دوائر صنع القرار الأميركية.

عندما انتشرت الأنباء بشأن تعاقد باشاغا مع شركة علاقات عامة أميركية "للضغط من أجله في الانتخابات القادمة"، شارك السفير البريطاني السابق في ليبيا بيتر مليت الخبر على صفحته وعلق مستهزئا: الناخبون في ليبيا وليسوا في واشنطن.

من غير المعروف ما إذا كانت لمليت مشكلة مع باشاغا لكن الرجل بالتأكيد قد بالغ عندما بسط الوصول إلى السلطة في بلد مثل ليبيا تتقاذفه صراعات دولية بالوكالة، بمجرد استمالة الناخبين. مع ذلك لم يهمل باشاغا هذا الجانب وكثف الاشتغال عليه خلال الفترة الأخيرة مع بدء احتدام التنافس بينه وبين الدبيبة.

بالإضافة إلى استقباله لوفود من مختلف مناطق ليبيا وزيارته بعض المناطق مثل مدينة تاورغاء، افتتح باشاغا "مضافة" يستقبل فيها الشباب للنقاش والحوار معهم في إطار حملة انتخابية سابقة لأوانها.

يأخذ باشاغا الانتخابات بشكل جدي أكثر من أي طرف في المشهد بما في ذلك قائد الجيش حفتر الذي لم يبدأ إلى الآن حملة فعلية ويبدو أنه يعول على رصيده من الحرب التي قادها على الإرهاب متناسيا مخلفات فشل حرب طرابلس على شعبيته وحتى مكانته الدولية والإقليمية.

قاعدة إيرانية... في شبه الجزيرة العربية!

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

بات استيلاء الحوثيين (جماعة أنصارالله) على مدينة مأرب واردا. اشتد الحصار على مأرب في مرحلة تبدو إيران مصرّة على جعل الميليشيا التابعة لها في اليمن تسيطر على المدينة ذات الأهمّية الاستراتيجية. ثمّة نيّة واضحة لإنشاء دولة مستقلّة في شمال اليمن تدور في الفلك الإيراني.

يفرض مثل هذا التطوّر طرح سؤال في غاية الأهمّية. هل قدر دول شبه الجزيرة العربيّة التعايش مع كيان سياسي، أقرب إلى قاعدة صواريخ وطائرات مسيّرة إيرانيّة في اليمن؟ يبدو مثل هذا السؤال مشروعا في ضوء غياب الوضوح في سياسة إدارة جو بايدن التي لا تمتلك سياسة محدّدة تجاه المشروع التوسّعي لـ"الجمهوريّة الإسلاميّة". يأتي غياب الوضوح الأميركي في وقت لم تعد فيه إيران تخفي أن لديها جيوشها في المنطقة وأنّها مستعدّة لاستخدام هذه الجيوش لتحقيق أهداف سياسية، خصوصا في تعاطيها مع إدارة بايدن. من بين هذه الجيوش، كما يقول مسؤولون في طهران، الحوثيون في اليمن و"حزب الله" في لبنان و"الحشد الشعبي" في العراق... والميليشيات المذهبيّة المختلفة التي تشارك في الحرب التي يشنّها النظام الأقلّوي في سوريا على شعبه.

ليس معروفا هل ساهمت الجولة التي قام بها مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان في طمأنة دول المنطقة المعنيّة مباشرة باليمن، في مقدّمتها المملكة العربيّة السعوديّة. زار سوليفان السعوديّة ودولة الإمارات ومصر في محاولة واضحة لشرح الخطوط العريضة للتوجهات الأميركية في المنطقة في أعقاب الانسحاب من أفغانستان وسحب بطاريات صواريخ من السعوديّة. ليس مفهوما، في أيّ شكل، هل من استيعاب أميركي لمعنى وجود الكيان الحوثي في شمال اليمن وهل بات مطروحا أن تتدبّر دول المنطقة أمورها بنفسها بعيدا عن الحلف التقليدي بينها وبين الولايات المتّحدة؟

من بين أخطر ما تنطوي عليه السياسة الأميركيّة المعتمدة حاليا ذلك الاستخفاف بالحوثيين من جهة وبأبعاد سيطرتهم على جزء من اليمن من جهة أخرى. اكتشفت إدارة بايدن فجأة، قبل أشهر قليلة، بلسان وزير الخارجيّة أنطوني بلينكن، أنّ هناك سبعين ألف أميركي يعملون في السعوديّة أو يقيمون فيها وأنّ الصواريخ الباليستية الحوثيّة تشكّل تهديدا لهؤلاء. لم تفعل شيئا في مواجهة هذا الخطر. هذه إدارة تبحث عن تسوية مع الحوثيين (جماعة أنصارالله) ومع إيران من دون أيّ إدراك للنتائج الكارثيّة لمثل هذه التسوية في غياب ضمانات حقيقية وأساسيّة لدول المنطقة التي تعي تماما أنّ أيّ رفع للعقوبات عن إيران سيوظّف في دعم جيوشها في المنطقة العربيّة.

إذا كان خيار الاستسلام أمام إيران خيار إدارة بايدن، فهذا الاستسلام ليس خيارا خليجيا، ذلك أنّه سيكون من الصعب على دول المنطقة القبول بالهيمنة الإيرانيّة والرضوخ لها من جهة والتعايش مع الوجود المباشر لـ"الجمهوريّة الإسلامية" في اليمن من جهة أخرى.

مثل هذا الرفض للاستسلام أمام إيران يتطلب مقاربة مختلفة لموضع اليمن برمته. تبدأ المقاربة بالاعتراف بأنّ "الشرعيّة" القائمة في اليمن ليست شرعيّة، لا لشيء سوى لأنّها عاجزة عن مواجهة الحوثيين. يزيد من عجز هذه "الشرعيّة"، التي لم تعد هناك فائدة من إعادة تشكيلها، كونها باتت تمثّل خير حليف للحوثيين. هؤلاء يحققون يوميا تقدما على جبهات القتال، خصوصا في مأرب. يضيق الحصار أكثر فأكثر على مدينة مأرب التي تحوّلت إلى رمز يسعى "أنصارالله" للسيطرة عليه لتأكيد أنّ في استطاعتهم إقامة دولة قابلة للحياة تمتلك حدّا أدنى من الثروات الطبيعية، من نفط وغاز، وميناء مهمّ على البحر الأحمر هو الحديدة.

يغيب عن الإدارة الأميركية أنّ إيران تسعى لإيجاد موطئ قدم في شبه الجزيرة العربيّة كي يسهل عليها تطويقها من كلّ الجهات وكي تتمدّد أكثر في اليمن متى تسمح لها الظروف بذلك. تكمن مشكلة الإدارة، التي رفعت الحوثيين عن "قائمة الإرهاب" حديثا، في أنّها تتعامى عن خطورة ما يدور في اليمن وتأثير هذه الخطورة على دول المنطقة. هناك في واشنطن من يتجاهل أنّ الحوثيين كانوا إلى ما قبل فترة قصيرة في المخا وأن إيران تباهت بأنّها أصبحت تسيطر على مضيق باب المندب الذي يتحكّم بالملاحة في البحر الأحمر مثلما تتحكّم بمضيق هرمز.

غياب الوضوح الأميركي يأتي في وقت لم تعد فيه إيران تخفي أن لديها جيوشها في المنطقة وأنها مستعدة لاستخدام هذه الجيوش لتحقيق أهداف سياسية خصوصا في تعاطيها مع إدارة جو بايدن

يخطئ كلّ من يعتقد أن إدارة بايدن مختلفة عن إدارة باراك أوباما الذي اختزل كلّ مشاكل الشرق الأوسط والخليج وأزماتهما بالملف النووي الإيراني. يخطئ أيضا من يعتقد أنّ لا وجود لقوى أخرى غير "الشرعيّة"، التي يمثّلها الرئيس المؤقت عبدربّه منصور هادي والإخوان المسلمون، قادرة على الدخول في مواجهة مع الحوثيين.

صحيح أن الحوثيين جزء من المعادلة اليمنيّة ولا يمكن شطبهم من هذه المعادلة، لكن الصحيح أيضا أنّ التركيبة القبلية اليمنيّة لم تنته بعد تماما. كذلك، توجد قوى عسكرية في غاية الأهمّية استطاعت الصمود وإخراج الحوثيين من عدن ومن المخا ومواجهتهم على جبهة الحديدة. هذه القوى التي تتجاهلها الإدارة الأميركية لا يمكن أن تبقى ساكتة إلى الأبد على الرغم من وجود هموم مختلفة لدى "الشرعيّة". تتمثّل هذه الهموم في محاربة "المجلس الانتقالي الجنوبي" الذي يدعو إلى الانفصال والذي يسيطر عمليّا على عدن ومناطق جنوبيّة أخرى.

مع مرور الأيّام، يزداد الوضع تعقيدا في اليمن. كلّ ما يمكن قوله في ضوء السياسة التي اعتمدتها إدارة بايدن أنّه يبدو مطلوبا قبول دول الخليج بأمر واقع في اليمن... أي أن يكون قسم منه تحت السيطرة المباشرة لإيران. هل هذا خيار أم دعوة إلى الاستسلام؟

لا أجوبة نهائيّة عن مثل هذا النوع من الأسئلة قبل معرفة نتائج ما سيؤول إليه الوضع في مأرب حيث لا تبشّر التطورات الأخيرة بالخير. كلّ ما يمكن قوله إنّ الرهان على "الشرعيّة" لم يكن رهانا في محلّه، خصوصا أنّ الرئيس المؤقت لا يمتلك أي صفة قيادية وأنّ الإخوان المسلمين يمتلكون أجندة خاصة بهم تلتقي في أماكن كثيرة مع الأجندة الحوثية والإيرانية...